الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٢٠/١٤٢١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود، لإبداء وجهة نظر اللجنة حيال ما ورد على التقرير من ملحوظات: فقال: أشار التقرير السنوي الأخير عام ٢٠١٠م للاتحاد الدولي للاتصالات إلى تقدم المملكة من المرتبة ٥٤ عام ٢٠٠٧م إلى المرتبة ٥٢ عام ٢٠٠٨م ويتوقع أن يكون وضع المملكة أفضل في السنوات القليلة القادمة في مجال خدمات الاتصالات عامة والإنترنت خاصة بسبب استكمال شركات الاتصالات خططها في نشر شبكاتها السلكية واللاسلكية، وتنفيذ الهيئة مشروعات الخدمة الشاملة وتنفيذ بعض المبادرات المتعلقة بخدمات النطاق العريض، والتمكين من إحلاء بعض الترددات التي تدعم شبكات النطاق العريض اللاسلكية.

وأضاف أن الهيئة تراجع وتدرس العروض المقدمة لسرعات الإنترنت قبل الموافقة عليها، وفي حال وجود مخالفة تُعالَج حسب الإجراءات النظامية، ومن ذلك طلب تعديل العرض أو إيقافه، أو إحالة المخالفة إلى لجنة النظر في المخالفات.

وقال: إن ضراوة المنافسة بين الشركات تجعل بعض مقدمي الخدمة يعمدون إلى مخالفة النظام، آخذين في الحسبان أن أقصى حد من الغرامة يمكن تطبيقه هو خمسة ملايين ريال، وهذا المبلغ في حساب شركات الاتصالات يعد زهيدًا بالمقارنة بالدخل المتوقع من العرض. لذا، فإن التعديل الذي تطلبه الهيئة يهدف إلى إعطاء الهيئة القدرة النظامية للحد من المخالفات.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن سيطرة العمالة الوافدة على قطاع أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه من اختصاص وزارة العمل ولا علاقة للهيئة به. أما فيما يتعلق بالعمالة المتخصصة، فقد أعدّت الهيئة دراسة تفصيلية عن سوق تقنية المعلومات، ولاحظت أن هناك نقصًا يقدر بأكثر من (٣٥٠٠) من المتخصصين المهرة في مجال تقنية المعلومات، ومن المتوقع أن تزداد هذه الفجوة ويكمن الحل في الإحلال التدريجي للعمالة السعودية المتخصصة من خلال التنسيق مع الجامعات والجهات التدريبية الأخرى.

وأوضح د. العبود أن الهيئة نفّذت العديد من الإجراءات للتأكد من مستوى التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية: فقد أصدرت الهيئة قرارًا ينص على اعتماد وثيقة الإرشادات الوطنية للتعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية التي أُلزم بها جميع مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. وهذه الإرشادات مبنية على معايير دولية وتجارب دولية. كما أن الهيئة تنفّذ قياسات ميدانية دورية على مستويات الإشعاعات الصادرة عن محطات الهاتف المتنقل بالمملكة، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات والإرشادات التي قامت بها الهيئة في هذا الشأن.

واختتم قائلاً: أعدّت الهيئة إرشادات تتضمن الضوابط التي يجب تطبيقها للحصول على حق استخدام الطريق لتمديد الشبكات وتأسيسها. وقد أخذت الهيئة في الحسبان عند إعداد تلك الإرشادات أفضل الممارسات والتجارب الدولية المطبقة في هذا المجال. أما فيما يخص المشاركة في مواقع الشبكات وتجهيزها مثل مواقع الأبراج، فقد أصدرت الهيئة وثيقة إرشادات ربط الاتصال البيني التي تحتوي على البنود المنظمة للربط البيني وخدماته التي تتضمن المشاركة في المواقع بين مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

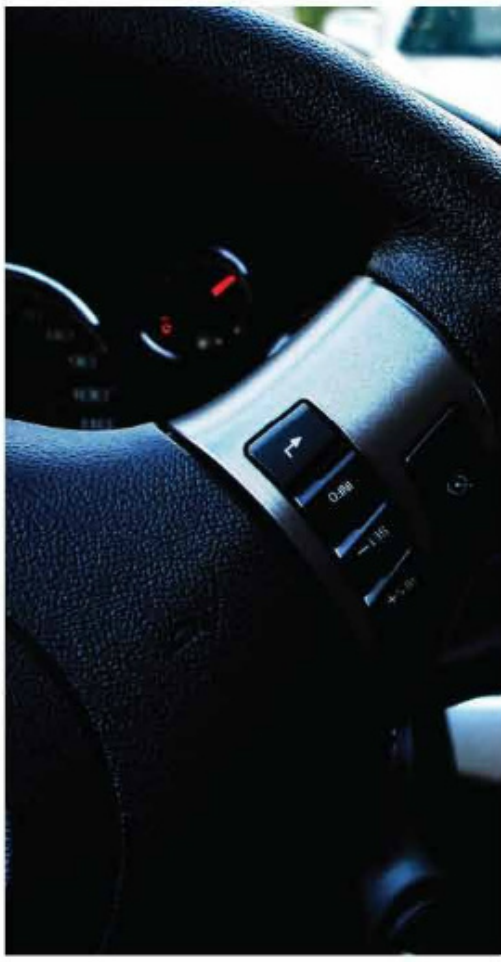

الأعضاء وهموم الوطن

رقابة على أسعار مواد البناء وإقامة أحياء جديدة على مشارف المدن

أشار د. عبدالملك الخيال إلى أنه من خلال القرارات الملكية الأخيرة سينفق أكثر من "خمسمائة مليار" ريال تقريبًا، وسوف يكون لها أكبر الأثر على اقتصاد المملكة بشكل عام: حيث ستؤدي إلى العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تحسين الوضع المعيشي للشعب السعودي، وأعرب عن تمنياته بتحقيق الآتي:

- يصاحب تلك القرارات وجود رقابة قوية على أسعار مواد البناء وغيرها ومحاسبة عاجلة لمن يتلاعب في الأسعار حسب أمر خادم الحرمين من بداية الأوامر ولا ننتظر حتى يتم تعيين الوظائف الجديدة لوزارة التجارة.
- يخصص جزء من مبلغ الـ٢٥٠ بليون المخصص لإنشاء أوقاف للإسكان بحيث تتجدد موارد الإسكان، ولا تحتاج الدولة مستقبلاً لدعمه، حيث إن موارد الوقف ستكفي لاستمرار البناء للمواطنين على مر الأزمنة.
- تقام أحياء سكنية جديدة على مشارف المدن والقرى على أراضٍ حكومية أو أنها قليلة التكلفة حتى لا تذهب تلك المليارات في نزع عقارات أصحاب العقار.
- لا تؤدي تلك القرارات إلى زيادة أقيام تلك الأراضي.
- تشكل لجنة عاجلة ويتم وضع جدول زمني لها، تختص بدراسة البطالة وكيفية إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة.
- تصدر قرارات تدعو إلى توطين وظائف القطاع الخاص، حيث يدرب القطاع الخاص أحد السعوديين بجانب كل أجنبي يعمل لديهم.